

الرقم: 2025/9

التاريخ: 2025/7/24

عريضة

لمطالبة المجلس النيابي ومجلس الوزراء

بتأمين حقّ اللبنانيين المغتربين بالاقتراع لصالح من يريدون من المرشحين في دائرة قيدهم الأساسي في لبنان، من الدول التي يعيشون فيها، وإلغاء المادة 112 من قانون الانتخابات.

نحن اللبنانيات واللبنانيّين المقيمين في المتمتعين بكامل حقوقنا المدنية والسياسيّة التي كفلها الدستور اللبناني،

بناء على ما جاء في المادة الثالثة من قانون الانتخابات النيابيّة، عن حقّ كلّ لبناني/ة، مقيم أو غير مقيم، ومتمتع بحقوقه المدنية والسياسيّة، بالإقتراع. والفقرة (ب) من المادة الثانية من القانون عينه. وبما أنّ استحداث ست دوائر للمغتربين يخالف مبدأ المساواة ويتطلّب تعديلاً دستورياً لا يمكن تمريره بإجراء قانوني بسيط.

مع ما يتبع ذلك من إشكاليات قانونيّة وإجرائيّة عديدة، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر: عدم وضوح المعايير لتوزيع المقاعد الست طائفياً وجغرافياً. وصعوبة إحتساب النتائج وفقاً للنظام النسبي والدائرة الواحدة في الخارج. وبما أنّ الانتخابات النيابيّة يجب أن تتمّ وفق الأصول الديمقراطية، بحيث تتيح للبنانيين، مقيمين ومغتربين المشاركة بها وفق المعايير الدستوريّة والقانونيّة عينها، فيقومون بواجب التصويت للمرشحين بحسب دوائر قيدهم الأصليّ في لبنان.

وبما أنّ اللبنانيين المغتربين هم امتداد حيّ للبنان، وليسوا منفصلين عنه، فإنّ إنشاء دائرة مستقلّة لهم يؤدي إلى تمييز غير مبرّر بين فئتين: "مقيمين"، و"مغتربين"، وهو تمييز مخالف للدستور.

بناء على كلّ ما تقدّم، واستناداً إلى مواقف فخامة رئيس الجمهورية اللبنانيّة العماد جوزف عون، في دفاعه عن الدستور وتعهدّه بحماية حقوق اللبنانيين كافة، نطالب المجلس النيابيّ رئيساً ونواباً ومجلس الوزراء رئيساً ووزراء بتأمين حقّنا الدستوري نحن اللبنانيات واللبنانيين المقيمين في بلدان الاغتراب بالاقتراع لصالح المرشحين والمرشحات بحسب الدوائر الانتخابيّة الأصليّة في لبنان حيث توجد قيودنا، كما حصل في انتخابات 2018 و 2022. ولذلك نطالب بإلغاء المادة 112 من قانون الانتخابات النيابيّة الحالي.

يلي التوقيعات:

الاسم الثلاثي	مكان القيد الاساسي في لبنان	بلد ومكان الإقامة الحالي	التوقيع

للمصادقة اسم وتوقيع وختم كاهن الرعيّة:

